

Distr.
GENERAL

A/52/515
22 October 1997
ARABIC
ORIGINAL: FRENCH

الجمعية العامة



الدورة الثانية والخمسون
البند ١١٢ (ج) من جدول الأعمال

مسائل حقوق الإنسان: حالات حقوق الإنسان والتقارير
المقدمة من المقررين والممثلين الخاصين

حالة حقوق الإنسان في هايتي

تقرير الأمين العام

أولا - مقدمة

١ - رحبت الجمعية العامة في دورتها الحادية والخمسين في قرارها ١١٠/٥١ بالتطور المُرضي في حالة حقوق الإنسان في هايتي وأحاطت علما بتقرير السيد أداما ديينغ الخبير المستقل للجنة حقوق الإنسان (A/50/714) المكلف بتقديم المساعدة إلى حكومة هايتي في مجال حقوق الإنسان وبدراسة تطور الحالة في البلد في هذا الصدد (E/CN.4/1996/94). ورحبت الجمعية ببرنامج التعاون التقني الذي أعده مركز حقوق الإنسان بالأمانة العامة والذي يهدف إلى تعزيز قدرة مؤسسات هايتي في ميدان حقوق الإنسان وطلبت إلى الأمين العام أن يقدم إليها في دورتها الثانية والخمسين تقريراً عن تنفيذ هذا البرنامج.

٢ - من جهة أخرى، فإن لجنة حقوق الإنسان أحاطت علما في دورتها الثالثة والخمسين بتقرير الخبير المستقل (E/CN.4/1997/89) واتخذت القرار ٥٢/١٩٩٧ الذي أيده المجلس الاقتصادي والاجتماعي في مقرره ٢٦٢/١٩٩٧ والذي طلبت فيه إلى حكومة هايتي اعتماد برنامج للتوعية المدنية يهدف إلى تعزيز الثقة بين السكان والشرطة الوطنية. علاوة على ذلك، أعربت اللجنة عن دعمها لعملية إصلاح النظام القضائي وشددت على ما تتسم به من أولوية في إطار المساعدة الثنائية والمتعددة الأطراف المقدمة من المجتمع الدولي، لا سيما برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. ورحبت اللجنة من جهة أخرى بإنشاء برنامج التعاون التقني الذي أعده مركز حقوق الإنسان بغرض تعزيز القدرة المؤسسية في ميدان حقوق الإنسان، ورجت من الأمين العام أن يقدم تقريراً عن تطبيق هذا البرنامج إلى اللجنة في دورتها الرابعة والخمسين. ودعت الخبير المستقل إلى تقديم تقرير إلى الجمعية العامة في دورتها الثانية والخمسين وإلى اللجنة في دورتها الرابعة والخمسين بشأن تطور حالة حقوق الإنسان في هايتي.

٣ - ويتضمن هذا التقرير معلومات عن تنفيذ برنامج التعاون التقني في مجال حقوق الإنسان وفقا لأحكام القرارين المشار إليهما أعلاه. ويمثل هذا التقرير تكملة للتقرير المقدم من الخبير المستقل بشأن تطور الحالة في مجال حقوق الإنسان في البلد (A/52/499).

ثانيا - الولاية والأنشطة

٤ - أعد مركز حقوق الإنسان مشروع تعاون تقني لتعزيز قدرات الهياكل السياسية وشبه السياسية في مجال حقوق الإنسان بالتعاون الوثيق مع الحكومة وغيرها من الشركاء، لا سيما البعثة المدنية الدولية في هايتي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

٥ - ويهدف المشروع من جهة إلى تدريب أجهزة الدولة الرئيسية في مجال حقوق الإنسان، كما يهدف من جهة أخرى إلى جعل مسألة حقوق الإنسان في متناول المجتمع بأكمله من خلال التربية المدنية وفقا لما تقررته الحكومة. وهو يهدف أيضا إلى تقديم المساعدة إلى السلطات الوطنية في مجال إعادة وضع القانون الجنائي لهايتي بتضمينه القواعد الدولية المتصلة بحقوق الإنسان.

٦ - ويتوخى المشروع بصورة أكثر تحديدا تنظيم دورتين تدريبيتين في معهد القضاء للتحقيق في مجال حقوق الإنسان من أجل رابطات حقوق الإنسان والمندوبين الإقليميين. ويقتصد بالمندوبين الإقليميين قادة المجتمعات المحلية الذين يتم اختيارهم وفقا للطرق المتفق عليها بين وزارة العدل وأعضاء البرلمان ومركز حقوق الإنسان. ويشكل المندوبون الإقليميون الذين يقوم البرلمانيون المنتخبون باختيارهم النواة الأولية من القائمين بالتدريب الذين سينقلون عملية التدريب في مجال حقوق الإنسان إلى مستوى القاعدة الشعبية، وبخاصة الدوائر الانتخابية، وبفعل هذا التدريب، سيضطلع المندوبون الإقليميون بدورهم بحملة التربية المدنية التي تعتزم الحكومة تنظيمها لكافة السكان من أجل تمكينهم من المشاركة، وهم على علم تام، في الحياة السياسية للبلد. ويفرض شيوع تقليد التعليم الشفوي وارتفاع مستوى الأمية اتباع منهجية يراعى فيها الواقع المحلي.

٧ - ودور هذا المشروع في عملية إصلاح التشريعات الجنائية يتمثل على وجه التحديد في تكييف أحكام القانون الجنائي الجديد لهايتي مع الأحكام الواردة في القواعد الدولية المتصلة بحقوق الإنسان.

٨ - وجاء أيضا تنفيذ هذا المشروع في الوقت المناسب لتدعيم إجراءات التعاون التي تتخذها الهيئات أو المجموعات الأخرى في منظومة الأمم المتحدة، مثل المساعدة المقدمة من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في مجال الحكم والأنشطة المتعددة الأشكال التي تضطلع بها البعثة المدنية الدولية في هايتي. وسوف يقوم التدريب الذي سيفيد منه المندوبون الإقليميون شاهدا على تكامل الإجراءات المتخذة من جانب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان.

٩ - والجدير بالذكر أنه تم بالفعل إنجاز أحد مكونات المشروع في نهاية عام ١٩٩٥ عندما تولى مركز حقوق الإنسان دفع تكاليف أحد الأعضاء الثلاثة في اللجنة الوطنية المعنية بالحقوق والعدل التي أنشأها رئيس جمهورية هايتي في آذار/ مارس ١٩٩٥. وتمثلت ولاية هذه اللجنة في إثبات الحقائق بالنسبة للانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان المرتكبة في الفترة من ٢٩ أيلول/سبتمبر ١٩٩١ إلى ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤.

١٠ - ووقّعت المفوضية وحكومة هايتي على مشروع الوثيقة المنقحة في حزيران/يونيه ١٩٩٧. وقد دخل حاليًا المشروع الذي يرد وصفه في الفقرات من ٥ إلى ٧ أعلاه حيز التنفيذ.

١١ - وفي غضون ذلك، شرع مركز حقوق الإنسان في إعداد البرامج التدريبية المتوخاة في إطار هذا المشروع ووفر خدمات استشارية في حينها. وعليه، فإنه شارك في البرامج التدريبية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وفي أعمال الفريق الاستشاري التابع للبنك الدولي والمعني بهايتي وفي اللجنة التحضيرية للقانون والعدل التي أنشأتها حكومة هايتي لتحسين سير عمل النظام القضائي. وشارك في أعمال ندوة دولية نظمتها البعثة المدنية الدولية في هايتي وموضوعها "ملاحظات تمهيدية بشأن وضع قانون دستوري". علاوة على ذلك، تمت إقامة اتصالات مع المنظمات غير الحكومية وأجري تحليل لأنشطتها. كما تم تحديد الرابطات التي يمكن دعوتها لحضور الدورة التدريبية المقرر عقدها.

ثالثا - استنتاجات

١٢ - تنفذ عدة هيئات من منظومة الأمم المتحدة في هايتي مشاريع تعاون تقني في مجال تعزيز حقوق الإنسان. وهذا ينطبق على البعثة المدنية الدولية في هايتي التي توفر، في جملة أمور، التدريب في مجال حقوق الإنسان ورصد احترام هذه الحقوق، وعلى بعثة الأمم المتحدة لتقديم الدعم في هايتي التي أسندت إليها ولاية تدريب الشرطة الوطنية في هايتي. وقام برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الذي يعمل بالتعاون الوثيق مع الممثل الخاص للأمين العام وبعثته، بتوجيه اهتمامه نحو تعزيز القدرات الوطنية، ولا سيما في مجال السجون والميدان القضائي وهو يشجع على توفير التنسيق بالنسبة للعمل الذي تضطلع به منظومة الأمم المتحدة ككل. وقامت المفوضية، المعروفة سابقا باسم مركز حقوق الإنسان، بتوفير الدعم للجنة المعنية بالحقوق والعدل وتتولى، بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبعثة المدنية الدولية في هايتي، توفير التدريب في مجال حقوق الإنسان على مستوى الهياكل الأساسية (التربية المدنية وتشكيل مؤسسات المجتمع المدني) وتوفير الدعم لتنقيح التشريعات الجنائية.

١٣ - وفي هذا السياق، يمثل مشروع المفوضية تكملة للإجراءات المتخذة في هايتي من جانب مختلف منظمات وبرنامج الأمم المتحدة ويندرج في إطار العمل الذي تضطلع به الأمم المتحدة على الصعيد العالمي لدعم جهود الحكومة من أجل إقامة دولة القانون وتحقيق التعمير والتنمية.

- - - - -